صاحب المفتاح على هذا اللازم ليس بمعنى اللازم في الجملة ولو بعينه بل من قبيل ما يمتنع انفكاكه
عن الشيء فقال والاولى بدون هذه يمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع او بنيه على ان لزومه باعتبار لزوم
استفادته لاستفادة الحكم والاولى فهذه منبهًا بتأنيث الاولى وهذه على ارادة الاستفادتين دون
الحكم وكون المتكلم عالما به وقد ذكرهما على وجه التذكير حيث قال ويسمى هذا فائدة الخبر ويسمى هذا لازم
فائدة الخبر ثم اراد بيان انه كيف خص احدى الفائدتين باسم فائدة الخبر والاخرى باسم لازم فائدة
الخبر فقال كما هو حكم اللازم المجهول المساواة يعني كما هو حكم لوازم اللفظ الموضوع المجهول مساواة في
النسبة الى الوضع يعني قاعدة القوم ان يجعلوا لوازم الدال بعضها فائدة وبعضها لازم فائدة فما كان
له مزيد اختصاص بالدال حتى كانه يفهم من حاقه يسمى فائدته ويعتبر من دواخل المقصود به وما جهل
مساواته بالمختص في الاختصاص سواء ظهر انحطاطه عنه او لا يعد من لوازم الفائدة مثلا فائدة ضرب
الحدث والنسبة والزمان لتساوي الثلاثة في النسبة الى الوضع والمكان المبهم والعلة المبهمة والمقارنة
بحال من احوال الفاعل لا يعد فائدة ثم ولا يجعل من لوازم ما وضع له ضرب مع لزومها للفظ ضرب الا انه
مجهول المساواة مع الثلاثة هذا ما الهمت في حل عبارتهم والقوم جعلوا قوله والاولى بدون هذه تمتنع
وهذه بدون الاولى لا تمتنع كما هو حال اللازم المجهول المساواة بيانا لوجه تسمية الثاني لازم الفائدة
يعني تسميته لازما دون الاولى لانها لا يمتنع بدونها كما هو حال اللازم المجهول المساواة فبعضهم
قال اراد به اللازم الاعم لانه احق بمجهولية المساوات من المساوي المجهول المساوات وبعضهم قال
اراد به ما يشمل الاعم والمساوي المجهول المساواة والحق ان امثال هذا من العجائب والشاهد
على عجز الممكن حيث وقع من جم غفير من اولي الالباب السابقين في كثير من الابواب وعلى ان المنزه ليس
الا الواجب رب الارباب اللهم لك التنزه والتقدس وبغير ذلك عما هو لازم الامكان من
النقص وكيف لا ووجه تسمية الاولى فائدة والثاني لازم الفائدة هو الواضح الذي قدمناه فكيف
تلتفت الى مثل هذا التوجيه مع وضوحه وكون الثانية لازما لها ثم واضح فالداعي الى جعله من جملة المجهول
المساواة او التعبير عنه بمجهول المساوات ولا يبطل بما قلنا ما نسبوه الى فاضل بيده مفتاح المعاني

وكامل

لانه ربما يبطلها مساواته
وتنجلي الجهل به بخلاف
الاعم

٣٨

وكامل بسطه بيد عنه نفس البيان يبقى انه كيف صح انه كونه لازم فائدة الخبر وكثيرا ما يتحقق الحكم
والمتكلم غير عالم به لكونه مخبرا على خلاف علمه فقيل ان اللزوم واللازم عند التحقيق ليس الحكم وكون المخبر عالما به
بل افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاولى يمتنع بدون الثانية والثانية لا تمتنع بدون الاولى
وقال المص ووافقه العلامة انهما عند التحقيق علم المخاطب من الخبر نفسه بهما فان علمه من الخبر بالحكم
لا ينفك عن علمه بكون المخبر عالما به منه بخلاف العكس فجعلا مدلولا باعتبار هذين العلمين فالشارح
المحقق ظن انهما جعلا اللازم والفائدة نفس العلمين وخالف المفتاح وبيانهما ليس موجبا لذلك فليحمل
على ما سمعت وبالجملة بيان اللزوم ان علم المخاطب بالحكم من الخبر موقوف على علمه بان المخبر عالم به على
مطابقتها حتى لو شك في علمه او مطابقة علمه لم يحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لا ينفك عن العلم
بكون المخبر عالما والعلم بكونه عالما بالحكم منه ينفك عن العلم بالحكم منه كما في قولك حفظت التوراة
لمن حفظه وهذا بيانه واضح لا تحوم حوله ريبة الا انه خفي على الشارح والمص ذكر في بيان ان علم
المخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون المخبر عالما به منه بان العلم الثاني لو لم يحصل عند الاول فاما لانه
قد حصل من قبل او لم يحصل بعده وكلاهما باطل وبين الشارح بطلان الاول بان العلم بكون المخبر عالما بالحكم
يوجب كون الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وفيه نظر لانه مبني
على ان اللازم مجرد ان كان المخبر عالما بالحكم ولو تصورا وقد عرفت ما فيه بل الحق في بيانه ان علم المخاطب
بالحكم من الخبر يتوقف على علم المخاطب بكونه عالما به على مطابقا كما عرفت ولو حصل هذا العلم قبل حصول
العلم بالحكم بالخبر لحصل العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فيكون حصوله تحصيل الحاصل وبين المص بطلان
الثاني بان سماع الخبر من المخبر كان في حصول الثاني منه واثبت الشارح بان التقدير ان حصولهما من نفس
الخبر وفيه نظر لان التقدير الذي نحن فيه ليس الا ان حصول الحكم بالخبر لا نقول اذا كان حصول الحكم
بالخبر كان حصولهما به لانه لازم له لانا نقول هذا اول المسئلة ونحن في بيانه ما تمسك به مصادرة فالوجه
ان يقال ان سماع الخبر من المخبر الموثوق به كاف في حصول الثاني منه لانه لا يتكلم على خلاف علمه فان قلت
كثيرا ما تسمع خبرا وليس في ذهننا ان المخبر صادق قلت اردت انه ليس يحمل هذا الحكم فيما لا يسمع ان اردت

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)